Distr.: Limited
30 June 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الرابعة عشرة، المعقودة في فيينا في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023

المحتويات

	الصفحة
أولا- مقدمة	2
ثانيا- تنظيم الدورة	2
ألف- افتتاح الدورة	2
باء- الحضور	2
ثالثا- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	3
ألف- سحب القرعة	3
باء- التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراضات القطرية	3
جيم- أوجه التآزر مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة	6
رابعا- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية	7
خامسا- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	7
ألف- تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية	7
باء- مناقشة مواضيعية	10
سادسا- المساعدة التقنية	13
سابعا- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي	15
ثامنا- مسائل أخرى	17
تاسعا- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الخامسة عشرة	18
عاشرا- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الرابعة عشرة	18
المرفق جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الخامسة عشرة	19

210723 210723 V.23-12643 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة

1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره 1/3، المعنون "آلية الاستعراض"، فريق استعراض التنفيذ، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية يتألف من دول أطراف في الاتفاقية من أجل أن يعمل تحت سلطة المؤتمر ويرفع إليه تقاريره. وتتمثل مهمة الفريق في تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض للوقوف على التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية وذلك بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

ثانيا- تنظيم الدورة

ألف- افتتاح الدورة

2- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الرابعة عشرة في فيينا في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023، بالحضور الشخصي ومع مشاركة عبر الإنترنت.

3- وعقد فريق استعراض التنفيذ 10 جلسات ترأسها عمرو عادل حسني (مصر)، الرئيس المعين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأفتاب أحمد خوخر (باكستان)، نائب رئيس المؤتمر، وبيير بيرتلس، مقرر المؤتمر. ونظر فريق استعراض التنفيذ في البنود 2 و3 و4 و7 و8 من جدول أعمال دورته الرابعة عشرة. كما نظر فريق استعراض التنفيذ بالاشتراك مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في البنود 4 و5 و6 من جدول الأعمال.

4- وفي 12 حزيران/يونيه، أقر فريق استعراض التنفيذ جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم أعمال الدورة (CAC/COSP/IRG/2023/1).

5- وقدمت أمينة المؤتمر في كلمتها الاستهلالية لمحة عامة عن تنظيم أعمال الإجراءات المنفصلة والمشتركة لفريق استعراض التنفيذ في دورته الرابعة عشرة والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في دورته الرابعة عشرة.

باء- الحضور

6- مُثِّلت في الدورة الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

7- ومُثل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

8- وقرَّر المؤتمر، وفقاً للقاعدة 2 من قراره 5/4، أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصِّصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.

9- ومثلت بمراقبين وحدات الأمانة العامة ومنظمة معاهدة دولية ومعاهد شبكة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصصة التالية، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة السلام، المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، معهد بازل المعني بالحوكمة، كلية علم القانون الجنائي التابعة لجامعة بيجين التربوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

10- ومثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية بمراقبين: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، المنظمة الدولية لقانون التنمية، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الاتحاد البرلماني الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد.

11- ومثل في الاجتماع نظام مالطة ذو السيادة المستقلة، وهو كيان لديه مكتب مراقب دائم في مقر الأمم المتحدة.

ثالثاً- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف- سحب القرعة

12- بناء على طلب الدول الأطراف المستعرَضة، أجريت عدة عمليات إعادة سحب قرعة للدول المستعرِضة، بما فيها عمليات إعادة سحب قرعة مؤقتة في الحالات التي يحق فيها للدول المستعرِضة تأجيل عملها كدول مستعرِضة وفقا للإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولم يتسن التواصل معها للحصول على تأكيد فوري بشأن استعدادها لإجراء الاستعراضات.

باء- التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراضات القطرية

13- قدم ممثل للأمانة معلومات مستكملة عن أداء آلية استعراض التنفيذ، وبيَّن أن 185 دولة طرفاً قدَّمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية في دورة الاستعراض الأولى، كما أُجريت 163 زيارة قُطرية وعقد 14 اجتماعاً مشتركاً وأُنجزت 175 خلاصة وافية و164 تقريرا قطريا. وفي الدورة الثانية، قدمت 158 دولة طرفا ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأُجري 114 حوارا مباشرا (بما يشمل 107 زيارات قطرية منها زيارات نظمت عبر الإنترنت أو زيارات جمعت عنصري الحضور الشخصي وعبر الإنترنت وسبعة اجتماعات مشتركة)، شارك في نحو 95 في المائة منها أصحاب مصلحة آخرون. وقد أُنجزت حتى اليوم 73 خلاصة وافية و47 تقرير استعراض قُطريا. وأشار الممثل أيضا إلى أن ما يقرب من 20 خلاصة وافية تنتظر الحصول على موافقة الدول الأطراف المستعرَضة أو المستعرِضة.

14- وأشار ممثل الأمانة كذلك إلى أن الأمانة ستمضي قدما في وضع الصيغة النهائية للخلاصات الوافية المعلقة، ومن المقرر حاليا الانتهاء من جميع تلك الخلاصات المعلقة تقريبا بحلول حزيران/يونيه 2024، وأن من شأن ذلك بدوره أن يجعل عملية الاستعراض الإجمالية متوافقة مع الهدف المتمثل في إنجاز 70 في المائة من الخلاصات الوافية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025. وفي ذلك الصدد، أشار الممثل أيضا إلى أنه لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن يوصي المؤتمر بتمديد الدورة الثانية لمدة 18 شهرا على الأقل، حتى كانون الأول/ديسمبر 2025.

15- وأطلع ممثل الأمانة أيضا فريق استعراض التنفيذ على آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، والدروس المستفادة والأفكار والاقتراحات المتعلقة بالمرحلة التالية من الآلية، على النحو الوارد في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2023/3. كما أبلغ الفريقَ بأن الغالبية العظمى من الدول الأطراف المجيبة رأت أن الآلية القائمة إما "فعالة جدا" أو "فعالة إلى حد ما"، وأن الدول الأطراف شددت على أهمية دور الآلية في دفع جهود مكافحة الفساد وفي دعم الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى الامتثال للاتفاقية. وأبرزت الدول الأطراف مواطن القوة الرئيسية للآلية التي تتمثل في استقلالها وتطبيقها الموحد وشموليتها واتساقها وطابعها العالمي والتقني والبناء والحيادي وغير التدخلي وغير الاختصامي. وتبادلت الدول الأطراف أيضا معلومات عن المجالات التي تعتبرها نقاط ضعف في الآلية، وكان أكثر مواطن الضعف المبلغ عنها شيوعاً هو عدم وجود إجراء متابعة محدد بوضوح. وأوجز الممثل أيضاً التعليقات الواردة من الدول الأطراف بشأن نطاق الاستعراضات وتسلسلها المواضيعي وجدولها الزمني، وكذلك بشأن قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والحوار المباشر، والوثائق الختامية للاستعراضات. وقدم كذلك معلومات عن الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف بشأن الجدول الزمني لبدء المرحلة التالية من الآلية، وأبلغ الفريق بأن تحليلا للدروس التي استخلصتها آليات استعراض أخرى خلال انتقالها إلى مرحلة جديدة سيتاح للفريق في دورته الرابعة عشرة المستأنفة، وذلك للاسترشاد بها في مداولات الفريق بشأن انتقال فريق استعراض التنفيذ إلى المرحلة التالية من الآلية.

16- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد العديد من المتكلمين على الأثر الإيجابي الذي أحدثته آلية استعراض التنفيذ في التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من خلال استبانة المعلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات والاحتياجات من المساعدة التقنية وتبادلها، وكرروا تأكيد التزام حكوماتهم بالآلية. وأفادوا على وجه الخصوص بأن الآلية عززت السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد والإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وأسهمت في تعزيز التعاون فيما بين السلطات الوطنية وطائفة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين[1]. وأبرز عدة متكلمين أهمية الاستعراضات في التوعية بالاتفاقية وبالتزامات الحكومات وجهودها في مجال مكافحة الفساد، وفي زيادة التنسيق الداخلي، بوسائل منها إشراك مختلف أصحاب المصلحة في تلك الجهود. وشدد عدة متكلمين على أن التقيد بالمبادئ التوجيهية هو حجر الزاوية في الآلية ويدعم نجاح إجراء الاستعراضات.

17- وأعرب متكلمون عن تقديرهم بوجه خاص لفرصة إجراء حوار خلال الزيارات القطرية لتحسين تقييم تنفيذ الاتفاقية، وتيسير تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات، وتعزيز الشمولية، وزيادة الوعي بعملية الاستعراض وتسليط الضوء عليها، واقترحوا مواصلة الزيارات القطرية في المرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ.

18- وقد أسهمت الاستعراضات في تحسين القدرات على التصدي للفساد، وشكلت معايير لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات وسبل التصدي لها، وأسهمت في زيادة الشفافية والمساءلة. وأشار عدة متكلمين إلى الدور الهام الذي تضطلع به الأمانة في تيسير الاستعراضات وتعزيز اتساقها.

(1) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التدابير الوطنية المتخذة كجزء من متابعة الاستعراضات القطرية في القسم الخامس من هذا التقرير، المتعلق بحالة تنفيذ الاتفاقية.

19- وذكر بعض المتكلمين التدابير القسرية الأحادية الجانب، بما فيها الجزاءات، تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وتترك آثاراً سلبية على قدرة بلدانهم على منع الفساد ومكافحته بفعالية كما أنها تقوض أهداف الاتفاقية ومقاصدها.

20- وقال متكلم إن الجزاءات أدوات هامة هدفها دعم سيادة القانون ومحاسبة الأشخاص الذين ينهبون بأفعالهم الفاسدة ثروات وموارد شعوبهم، ويقوضون الاقتصادات، ويكسبون عائدات غير مشروعة من الفساد.

21- وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء التأخيرات في استعراضات الدورة الثانية، والتحديات المتعلقة بترجمة الوثائق، وعبء العمل الملقى على عاتق الخبراء والأمانة. وشدد في ذلك الصدد على أهمية توفير تدريبات كافية لجهات الاتصال والخبراء، بما في ذلك تدريبات عبر الإنترنت، وتقديم المساعدة التقنية. وكذلك أشارت متكلمة إلى التبرعات التي قدمها بلدها لدعم تنظيم دورات تدريبية بالحضور الشخصي لجهات اتصال وخبراء.

22- وأيد بعض المتكلمين تمديد المرحلة الأولى من آلية استعراض التنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 لإتاحة المجال أمام الدول الأطراف لإنهاء استعراضاتها، في حين شددت متكلمات على ضرورة أن يكون ذلك التمديد الأخير من نوعه. وأشارت بعض المتكلمات إلى أنه لا يلزم الانتهاء من جميع الاستعراضات من أجل إطلاق المرحلة الثانية، في حين أشارت متكلمة إلى أن المرحلة تنتهي عندما تكون جميع البلدان قد استُعرِضت. وأوصت متكلمات بأن يعتمد المؤتمر، في دورته العاشرة، قرارا بتمديد الدورة الثانية للآلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وأوصت متكلمة بإدراج عتبة إنجاز في ذلك القرار.

23- وفيما يتعلق بالتحضير للمرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، رحب متكلمون بالجهود التي تبذلها الأمانة لجمع آراء الدول الأطراف وإتاحتها، ودعوا إلى إجراء مزيد من المناقشات فيما بين الدول الأطراف بشأن الأعمال التحضيرية للمرحلة التالية. وفي ذلك الصدد، أشارت متكلمة إلى أن تنظيم الأمانة لعملية غير رسمية سيفيد تلك الأعمال التحضيرية.

24- ونوقشت عدة خيارات بشأن نطاق الاستعراضات ومواضيعها في المرحلة التالية. واقترح العديد من المتكلمين زيادة التركيز على التنفيذ العملي وفعالية التدابير المتخذة وأثرها. وأشار عدة متكلمين إلى أن المرحلة التالية ينبغي أن تركز على تنفيذ التوصيات والنتائج المنبثقة عن المرحلة الأولى، دون تكرار الاستعراضات، بينما أشار آخرون إلى أن المرحلة التالية ينبغي أن تشمل جميع أحكام الاتفاقية قيد الاستعراض. ولوحظ في ذلك الصدد أن بعض التوصيات ربما فقدت أهميتها منذ المرحلة الأولى. واقترح بعض المتكلمين، بالنظر إلى عبء العمل الذي تنطوي عليه الاستعراضات، أن تشمل المرحلة التالية استعراض فصل واحد من الاتفاقية في كل دورة استعراض، بينما اقترح آخرون إعادة النظر في كيفية الجمع بين مختلف فصول الاتفاقية في كل دورة استعراض، مع مراعاة تعقيدات جمع المعلومات، ولا سيما عن الفصل الثاني من الاتفاقية. واقترح أحد المتكلمين إجراء استعراض لفصل آخر لم يسبق استعراضه. واقترحت متكلمة أخرى إجراء سحب القرعة للمرحلة التالية إلكترونيا.

25- ولاحظ بعض المتكلمين أن عملية الإجابة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية للدورة الثانية كانت مرهقة، وخصوصا بالنظر إلى كثرة الجهات الفاعلة المعنية، واقترحوا تقصير القائمة وتبسيطها. إلا أن إحدى المتكلمات حذرت من صعوبة ذلك نظراً لترابط المواد بطبيعتها.

26- واعتبر عدة متكلمين أن غياب آلية مكرسة للمتابعة يمثل نقطة الضعف الرئيسية في آلية استعراض التنفيذ، واقترح عدة متكلمين إنشاء آلية متابعة من هذا القبيل للمرحلة التالية.

27- ورأى عدة متكلمين أن المهل الزمنية الإرشادية للاستعراضات مفرطة في الطموح، وأنه ينبغي تمديد تلك المهل. ورأوا على وجه الخصوص أن المواعيد النهائية الإرشادية للرد على قوائم التقييم الذاتي المرجعية ووضع الاستعراضات في صيغتها النهائية قصيرة جدا. وأشارت متكلمة إلى أن تمديد المهل الزمنية ينبغي أن يقترن بالتشديد على احترام المواعيد النهائية.

28- وفيما يتعلق بمسألة شفافية آلية استعراض التنفيذ، اقترحت بعض المتكلمات تقديم الخلاصات الوافية خلال دورات فريق استعراض التنفيذ لزيادة إبراز الممارسات الجيدة وتبادلها. ولم تؤيد متكلمة ذلك الاقتراح. ودعا بعض المتكلمين إلى زيادة التفاعل مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين في عمليات الاستعراض، بينما أعرب آخرون عن تقديرهم للطابع الحكومي الدولي للآلية. وشجعت متكلمة ومتكلم من دولتين طرفين سبق أن وقعتا على ميثاق شفافية المراجعة الخاص بائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الآخرين على توقيع ذلك الميثاق. وفيما يتعلق بنشر الوثائق الختامية، أعرب بعض المتكلمين عن تفضيلهم الإبقاء على النظام الحالي، بينما دعت متكلمة ومتكلم إلى إتاحة جميع وثائق الاستعراض على الإنترنت.

29- وأعرب متكلمون عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه الأمانة ودعوها إلى مواصلة ذلك الدور في المرحلة التالية. وطلبت متكلمة إلى الأمانة أن تواصل عقد اجتماعات ثلاثية الأطراف لإجراء استعراضات فردية على هامش عمل دورات فريق استعراض التنفيذ وأن تعد خطة عمل لتلك الاجتماعات؛ وأن توجه نداء لتقديم بيانات طوعية تطلب فيه إلى الدول الأطراف تقديم تقارير عن حالة استعراضاتها، بما في ذلك المهل الزمنية المتوقعة، وأن تنشر تقريراً عن كل دورة من دورات الفريق يصف حالة الاستعراضات؛ وأن تنشر المعلومات المتعلقة بمواعيد الزيارات القطرية، وتواريخ النشر المستهدفة، وأعضاء فريق كل استعراض قطري فردي.

جيم- أوجه التآزر مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة

30- قدمت ممثلة للأمانة لمحة عامة عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر مع أمانات آليات استعراض الأقران الأخرى لمكافحة الفساد. وشملت تلك الأنشطة عقد اجتماعات تنسيق منتظمة، وحضور اجتماعات بعضها البعض، والتعاون بشأن المواضيع الفنية. وإضافة إلى تعاون الأمانة الراسخ مع مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الدول الأمريكية، فقد قدمت الأمانة دعمها إلى آلية استعراض الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وتواصلت مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لاستكشاف أوجه تآزر أقوى مع آليات كل منها.

31- وأجرت الأمانة، سعياً منها إلى مساعدة الدول الأطراف في تصميم المرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، مقابلات مع أمانات مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، والفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، والاستعراض الدوري الشامل، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بشأن خبراتها في الانتقال من التقييم الأولي إلى مراحل المتابعة. وشملت النتائج الأولية لتلك المقابلات ضرورة معاملة جميع الدول معاملة متساوية وعادلة؛ وأهمية متابعة التوصيات؛ وقيمة الزيارات القطرية والتواصل مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين لتقييم التنفيذ بشكل كامل. وردا على سؤال، أشارت الأمينة إلى أن الأمانة كانت على تواصل أيضا مع المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد التابع للاتحاد الأفريقي، وأنها تنظم مزيدا من المشاورات بشأن تعزيز أوجه التآزر بين آليتي الاستعراض.

32- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد عدة متكلمين على أهمية أوجه التآزر بين مختلف الصكوك والآليات، وأشاروا إلى قيمة مختلف آليات الاستعراض في تعزيز جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال مراعاة التوصيات الصادرة من مختلف الهيئات المعنية. وفي ذلك الصدد، وصفت إحدى المتكلمات برامجية المتابعة التي أنشأها بلدها لتجميع توصيات مختلف آليات الاستعراض كأداة تستخدمها السلطات الحكومية والمجتمع المدني لرصد إجراءات السياسة العامة، ومتابعة الاستعراضات، والتحضير للدورة التالية. وأبلغ عدة متكلمين عن الجهود المبذولة لبناء قدرات الخبراء الوطنيين على استكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية لآلية استعراض الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

33- وسلط ممثل الاتحاد الأوروبي الضوء على التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية عن سيادة القانون، الذي تضمن توصيات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتعلق بالأطر الاستراتيجية والمؤسسية والقانونية لمكافحة الفساد. واقترح زيادة أوجه التآزر بين "تقرير سيادة القانون" وآلية استعراض التنفيذ.

رابعاً- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

34- قدم ممثل للأمانة معلومات عن النفقات المتكبدة لتسيير أعمال الدورتين الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ حتى 28 شباط/فبراير 2023، ومعلومات عن الفجوة الحالية في التمويل بين التبرعات المتلقاة من خارج الميزانية والاحتياجات من الموارد اللازمة لسير عمل الآلية.

35- وفيما يتعلق بموارد الميزانية العادية، أشار الممثل إلى أن أموال الميزانية العادية تستخدم لتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف المتصلة بدورات فريق استعراض التنفيذ.

36- وأبلغ الممثل فريق استعراض التنفيذ أن الموارد الخارجة عن الميزانية قد زادت بشكل كبير في عام 2022 مقارنة بعامي 2020 و2021، عندما أدت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى انخفاض كبير في الأنشطة التي تترتب عليها تكاليف، مثل سفر الخبراء الحكوميين وخبراء المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إجراء الاستعراضات القطرية. ونتيجة لذلك، ومقارنة بالتقرير المالي السابق (CAC/COSP/IRG/2022/5)، فقد ارتفع إجمالي النفقات الخارجة عن الميزانية المتكبدة لدعم تشغيل آلية استعراض التنفيذ بمقدار 900 581 دولار منذ 28 شباط/فبراير 2022. ولذلك فقد أنفق ما مجموعه 9,9 ملايين دولار لدعم الدورة الأولى وما مجموعه 4,5 ملايين دولار لدعم الدورة الثانية حتى 28 شباط/فبراير 2023.

37- وأبلغ الممثل فريق استعراض التنفيذ بأن المساهمات من خارج الميزانية المقدمة إلى آلية استعراض التنفيذ قد زادت بمقدار 000 20 دولار منذ شباط/فبراير 2022 فبلغ مجموعها 200 443 18 دولار في 28 شباط/فبراير 2023. وأوضح أن ذلك المبلغ غطى مجموع الاحتياجات المقدرة من الموارد الخارجة عن الميزانية للدورة الأولى والسنوات الأربع الأولى من الدورة الثانية، مما يعني أن الفجوة التمويلية الإجمالية قد تقلصت إلى 500 716 دولار. وفي الختام، أعرب الممثل عن تقديره للتبرعات والمساهمات العينية التي قدمتها الدول لدعم الآلية.

38- وأعرب متكلم ومتكلمتان عن تقديرهم للأمانة على المعلومات التي قدمتها وشجعوا الدول الأطراف والجهات المانحة الأخرى على النظر في توفير تمويل طوعي إضافي لآلية استعراض التنفيذ مما يضمن عملها - حسبما أشارت متكلمة - بما يتماشى مع مبادئها التوجيهية. وأعلنت متكلمة عن استمرار دعم بلدها المالي للمساهمة في سد الفجوة. وأشار أحد المتكلمين إلى أن عمل الآلية أصبح ممكنا بفضل نموذج التمويل المختلط، وأبرز أن تزويد الدول الأطراف بتقارير شفافة ومنتظمة عن النفقات والتكاليف المقدرة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أمر أساسي لضمان استمرار عمل نموذج التمويل بفعالية.

خامساً- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف- تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية

39- قدم ممثلان للأمانة معلومات مستكملة عن الممارسات الجيدة والتحديات المستبانة في التقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية مكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/5) وفي ملحقه الإقليمي (CAC/COSP/IRG/2023/5/Add.1)، الذي أُعدَّ للمرة الأولى كتقرير مواضيعي إضافي. وأبلغ الممثلان فريق استعراض التنفيذ بأن كلا التقريرين يستندان إلى 67 خلاصة وافية منجزة حتى 28 شباط/فبراير 2023. وأشارت ممثلة الأمانة إلى أن تسع خلاصات وافية قد وُضِعت في صيغتها النهائية

منذ آخر تحديث وأنه سيتوالى ظهور اتجاهات جديدة خلال عملية الاستعراض. http://undocs.org/CAC/COSP/IRG/2023/5

40- وأشارت ممثلة الأمانة إلى أن الاتجاهات المستبانة في التقرير المواضيعي بشأن تنفيذ الفصل الثاني تتسق إلى حد كبير مع تلك المستبانة في التقرير المواضيعي السابق (CAC/COSP/IRG/2022/3)، الذي قدم إلى فريق استعراض التنفيذ في دورته الثالثة عشرة. ومن حيث عدد التوصيات التي صدرت، كانت أشيع التحديات المستبانة تتعلق بالقطاع العام (المادة 7)، يليها عن كثب تلك المتعلقة بمدونات قواعد السلوك الخاصة بالموظفين العموميين (المادة 8) والقطاع الخاص (المادة 12). وكان العدد الأكبر من الممارسات الجيدة المستبانة تتصل بالمادة 13، المتعلقة بمشاركة المجتمع، والمادة 5، المتعلقة بسياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية. ولا تزال المادة 11 المتعلقة بالتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة هي المادة التي استبين بشأنها العدد الأقل من الممارسات الجيدة.

41- وقدم ممثل آخر للأمانة معلومات مستكملة عن الاتجاهات الإقليمية على النحو الوارد في الملحق الإقليمي.

42- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب المتكلمون بإعداد التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثاني وبالملحق الإقليمي الجديد. وفي ذلك الصدد، عرض عدد من المتكلمين خبرات بلدانهم في إجراء الاستعراضات، وأبلغوا عن التدابير المتخذة للاستجابة للتوصيات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ، بما في ذلك التعديلات التشريعية والإصلاحات المؤسسية وإنشاء الأطر الاستراتيجية والتدريب وبناء القدرات.

43- وأبلغ عدة متكلمين عن أثر آلية استعراض التنفيذ في تعزيز التدابير الوقائية، وإنفاذ القانون، وأطر التعاون الدولي واسترداد الموجودات، بما في ذلك الآليات والشبكات غير الرسمية واتفاقات التعاون. وأشار عدة متكلمين إلى إصلاحات، وسلطوا الضوء على المستجدات التي طرأت فيما يخص إنشاء وتعزيز الهيئات المحلية المعنية بمكافحة الفساد والتحقيق والملاحقة القضائية. وسلط أحد المتكلمين الضوء على أهمية التعاون بين المؤسسات في التصدي للفساد، وقدم معلومات محدثة عن التدابير المحلية لمكافحة الفساد، التي تضمنت تشكيل لجنة لمكافحة الفساد واعتماد تدابير للشفافية بشأن الاشتراء العمومي.

44- ومن أمثلة الممارسات الجيدة التي عرضها المتكلمون الإصلاحات الهيكلية والخطوات الرامية إلى تعديل الأطر القانونية والمؤسسية؛ والاستراتيجيات المتعددة القطاعات لمكافحة الفساد؛ واللوائح والقرارات الحكومية؛ ومدونات قواعد السلوك والتدابير ذات الصلة لحماية الأشخاص المبلِّغين والضحايا والجناة المتعاونين؛ وتمديد مدة التقادم؛ وأطر للتعاون المحلي القوي، بما في ذلك مع الأجهزة العليا للرقابة المالية. وأكد أحد المتكلمين على أهمية تدابير تحقيق المساواة بين الجنسين في مكافحة الفساد، وأشار متكلم آخر إلى أن الجنسانية أحد عناصر المنصات المتكاملة التي أنشئت حديثا في بلده. وأشار إلى إنشاء لجنة للشكاوى المتعلقة بالتحرش للتعامل مع التظلمات والمسائل المتصلة بحماية الأشخاص المبلِّغين وتمكين ضحايا الفساد.

45- وأشار أحد المتكلمين إلى اعتماد استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد في ولايات قضائية متعددة ومبادرات تشريعية تهدف إلى التصدي للتحديات فيما يخص الامتيازات والحصانات في التحقيقات المتعلقة بالفساد. وأشار المتكلم أيضا إلى دور مكتب المدعي العام الأوروبي، وهو أول مكتب عبر وطني يضطلع بولاية مكافحة الفساد، وسلط الضوء على عدة مجالات ذات أولوية، مثل جهود مكافحة الفساد في مجال الاشتراء العمومي.

46- وأبلغ عدة متكلمين عن التدابير الوقائية المتخذة على الصعيد الوطني، بما يشمل إجراء تقييم لمخاطر الفساد ووضع مؤشرات لقياس الفساد، وكذلك مبادئ توجيهية بشأن إدارة مخاطر الفساد؛ والأطر المعنية بمنع تضارب المصالح والنزاهة في الاشتراء العمومي واستقدام الموظفين العموميين؛ والنظم الإلكترونية لإسناد القضايا وشفافية المحاكم؛ والفحص الخاص ومراجعة نمط الحياة بالنسبة للقطاعات والمهن الأكثر عرضة

للخطر؛ وأنشطة التوعية وبناء القدرات. وسلط أحد المتكلمين الضوء على اعتماد تدابير جديدة بشأن الشفافية فيما يتعلق بالملكية النفعية، وحوافز لتيسير الإبلاغ عن أفعال الفساد.

47- وذكر بعض المتكلمين أن التدابير القسرية الانفرادية، بما فيها الجزاءات، تنتهك القانون الدولي، ولها تأثير سلبي على قدرة بلدانهم على منع الفساد ومكافحته بفعالية، وتقوض أهداف الاتفاقية ومقاصدها.

48- وقال متكلم إن الجزاءات أدوات هامة هدفها دعم سيادة القانون ومحاسبة الأشخاص الذين ينهبون بأفعالهم الفاسدة ثروات وموارد شعوبهم، ويقوضون اقتصاداتها، ويكسبون عائدات غير مشروعة من الفساد.

49- وأشار بعض المتكلمين إلى الدور الهام للتكنولوجيا والرقمنة في الجهود الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، لا سيما فيما يتعلق بالاشتراء العمومي وإقرارات الذمة المالية وتعزيز الشفافية. وأشارت متكلمة إلى أن الرقمنة من الجوانب الرئيسية لاستراتيجية بلدها الجديدة في مجال مكافحة الفساد، وأشار متكلم آخر إلى إنشاء منصة بيانات رقمية مصممة لتحسين الشفافية في قطاعي المعادن والفحم. وأبلغ متكلمون آخرون عن نظم جمع البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد في بلدانهم، وعن أهمية وجود إحصاءات لتقييم فعالية تدابير مكافحة الفساد. وأفاد عدة متكلمين بأن استخدام التكنولوجيا قد يسر إلى حد كبير جهود منع الفساد وزاد من الشفافية والحصول على المعلومات. ومن الأمثلة على هذه التكنولوجيات نظم الإفصاح عن الموجودات عبر الإنترنت، وأتمتة الخدمات، والاشتراء الإلكتروني، وتحليل البيانات، وآليات الإبلاغ عبر الإنترنت.

50- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة غير الحكومية في تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وشددوا على أهمية إشراك العديد من أصحاب المصلحة في أعمال هيئات مكافحة الفساد. وأشار متكلمان إلى تشريعات في بلديهما تعزز مشاركة المجتمع المدني في وضع أطر محلية لمكافحة الفساد. وذكر أحد المتكلمين أن من أكثر الوسائل فعالية في منع الفساد كفالة مشاركة المجتمع المدني ووسائط الإعلام في الكشف عن الفساد. وسلط متكلم آخر الضوء على إنشاء فرقة عمل حكومية دولية تهدف إلى تعزيز مشاركة الناس في الجهود المحلية لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، أشار عدة متكلمين إلى دور الشباب في مكافحة الفساد، وأشاروا إلى أهمية أنشطة التثقيف والتوعية لضمان فعالية جهود مكافحة الفساد.

51- وأبلغ عدة متكلمين عن المستجدات التي طرأت في بلدانهم في مجال تجريم أفعال الفساد. وأبلغ بعض المتكلمين عن تجريم سلوكيات للمرة الأولى، مثل الغسل الذاتي للأموال، وعدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمالكين المنتفعين، وبعض السلوكيات ذات الصلة بالرياضة، في حين أبلغ آخرون عن فرض عقوبات أشد على الجرائم القائمة. وأشار أحد المتكلمين إلى أن إدراج جرائم الفساد في فئة الجرائم الاقتصادية يعني أنه يمكن لمحكمة أعلى أن تنظر في جرائم الفساد. وإضافة إلى ذلك، أشار بعض المتكلمين إلى إنشاء محاكم جنائية متخصصة في جرائم الفساد، في حين سلط متكلم الضوء على أهمية السبل المدنية والتدابير الإدارية لمعالجة عواقب الفساد. وأشارت متكلمة إلى دراسة أجريت عن الحلول التي يجري التوصل إليها دون محاكمة لمعالجة مسؤولية الشركات، بما في ذلك التسويات، وأشارت متكلمة أخرى إلى القيمة المحتملة لاتفاقات التساهل.

52- وأشار عدة متكلمين إلى التدابير المتخذة لتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وكذلك تعزيز الأطر والممارسات المتعلقة بالمصادرة واسترداد الموجودات وإعادتها. وإضافة إلى ذلك، أشار أحد المتكلمين إلى وضع دليل لاسترداد الموجودات بناء على توصية منبثقة عن الاستعراض القُطري لبلده. وأشار أيضا إلى مشروع قانون بشأن نفقات استرداد الموجودات. وأشار متكلم آخر إلى استحداث نظام لإدارة القضايا معني بالمساعدة القانونية المتبادلة في بلده كمتابعة لعملية الاستعراض.

53- وأشار عدة متكلمين إلى عضوية بلدانهم في منظمات وشبكات دولية وإقليمية، مثل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وكذلك إلى استخدام اتفاقات تعاون ثنائية، من أجل تعزيز منع الفساد ومكافحته. وسلط أحد المتكلمين الضوء أيضا على أهمية الاتفاقات بشأن استخدام الموجودات المعادة. وأشار متكلم

آخر إلى الجهود التي يبذلها بلده للتصديق على اتفاقية مكة المكرمة، الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي، بشأن التعاون في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد. وأشارت متكلمة إلى مؤتمر بشأن التحالف العالمي لملاحقة الفساد، يركز على الشراكات في حالات الأزمات، عقد في أبيدجان ونظمه البنك الدولي.

54- ورحب عدة متكلمين بالدعم الذي يقدمه المكتب أثناء عملية الاستعراض، وكذلك بوضع وتنفيذ تدابير بناء على التوصيات المنبثقة عنها. وسلط أحد المتكلمين الضوء على إنشاء منصة إقليمية لتسريع تنفيذ الاتفاقية في أمريكا الوسطى.

باء- مناقشة مواضيعية

حلقة نقاش بشأن التحديات والممارسات الجيدة المتعلقة بالكشف عن جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها

55- تيسيراً للمداولات بشأن تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون)، عُقدت حلقة نقاش ركزت خصوصاً على التحديات والممارسات الجيدة المتعلقة بالكشف عن جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وأشارت ممثلة الأمانة، في كلمتها الاستهلالية، إلى أن استعراضات الجولة الأولى قد كشفت عن ثغرات وتحديات عديدة في مجال الكشف عن جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. فبالإضافة إلى الثغرات في القدرات، عزيت الصعوبات المواجهة إلى تعقد العديد من القضايا، والمعاملات المالية عبر الوطنية وطبقات السرية التي تحيط بجرائم الفساد؛ والتدخلات السياسية في التحقيقات؛ والحصانات الممنوحة للمسؤولين قيد التحقيق.

56- وقدمت الممثلة تحليلا للتقارير التي قدمتها الدول الأطراف على أساس طوعي لبيان ما اتخذته من تدابير لتنفيذ الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد التي عقدت عام 2021. وركز خمسة وعشرون تقريراً من تلك التقارير على التدابير الرامية إلى تحسين الكشف عن أفعال الفساد والتحقيق فيها ومن ثم مقاضاة مرتكبيها. وتضمنت التقارير تدابير مثل تمكين المحققين من الوصول إلى مصادر البيانات، بما في ذلك إقرارات الذمة المالية أو البيانات الضريبية؛ وإعداد مصفوفات إقليمية لقضايا الفساد الكبرى لتحديد الأنماط والقضايا؛ وتقديم حوافز للإبلاغ الذاتي، بما في ذلك تحسين قنوات المبلغين عن المخالفات وحمايتهم لمعالجة مسألة انعدام الثقة لدى المواطنين وما ينتج عن ذلك من خوف من الإبلاغ. وسلطت الضوء على دور وسائط الإعلام والحاجة إلى حمايتها، وكذلك التحسينات المؤسسية مثل إنشاء مكتب مستقل تماما للمدعين العامين يخول، في جملة أمور، حق تقديم مبادرات تشريعية. وكانت أكثر المواضيع التدريبية التي أدرجها المحققون والمدعون العامون هي التحقيقات المالية واستخدام المحاسبة الجنائية وتجميد الموجودات الرقمية ومصادرتها. وذُكرت التكنولوجيا كأداة مفيدة وأيضاً كتحد كبير بسبب تطورها المستمر. وعلى الصعيد المؤسسي، قدمت دول أطراف تقارير عن إنشاء فرق عمل وأفرقة عاملة محلية مشتركة بين الوكالات لتحسين التعاون وتبادل المعلومات بغرض إجراء تعاون دولي فعال. وأدخلت عدة دول أطراف أيضا تحسينات على نظامها المعني بمسؤولية الشركات، ونجحت في فرض طائفة واسعة من الجزاءات، مثل حرمان شركات من دخول مناقصات الاشتراء ووقف الإعانات الحكومية، فضلا عن تكرار نشر قرارات فرض الجزاءات في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار.

57- وقدم مناظر من تشيكيا لمحة عامة عن تجربة بلده في الكشف عن جرائم الفساد الكبرى والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. فأشار إلى تعقد كشف تلك الجرائم وصعوبة إثبات ارتكابها، وأبرز أهمية تلقي معلومات إثباتية موثوقة في المرحلة الأولى من أي التحقيق، وأهمية التدابير الرامية إلى منع تسرب المعلومات المتعلقة بالتحقيقات السرية. وفي هذا الصدد، شدد المناظر على الدور الحاسم لثقة الجمهور في أجهزة إنفاذ القانون وفي قدرتها على مكافحة الفساد واستعدادها لها. وقال إن الاستخدام الفعال للأدوات التي استحدثت مؤخرا، مثل منح وضع خاص للمتهمين المتعاونين وإبرام اتفاقات تفاوضية لتخفيف العقوبة، قد أدى إلى تسهيل الحصول على

إدانات في قضايا فساد بارزة. وإضافة إلى ذلك، فإن وجود سجل مركزي للحسابات المصرفية، يحتفظ به المصرف المركزي ويمكن للمدعين العامين الاطلاع عليه، يسمح بالتحقق من الحسابات المصرفية بشكل أسهل وأسرع؛ فبمجرد التأكد من وجود حساب، يصبح بإمكان المدعين العامين الاطلاع على تفاصيله الكاملة، والمصارف ملزمة بالرد على طلبات المعلومات مجانا إذا كانت تلك المعلومات ضرورية لتوضيح ملابسات الجريمة والمساعدة في الكشف عنها، مما ييسر إلى حد كبير التحقيقات والمحاكمات المالية. وسلط المتكلم الضوء على عدة تحديات تواجه الملاحقات القضائية الفعالة، مثل تسرب المعلومات من ملفات القضايا من قبل المتهمين، وعرقلة الإجراءات الجنائية، والتدخلات السياسية غير المباشرة. ومن تلك التدخلات تقديم حوافز لوقف متابعة قضايا معينة نظراً للتعويضات المستحقة عن إجراء ملاحقات قضائية دون وجه حق، والحصول على معلومات من ملفات القضايا من خلال إساءة استخدام الصلاحيات القانونية، وتأخير الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى تعزيز استقلالية النيابة العامة وتعزيز قدرة سلطات إنفاذ القانون المختصة. واختتم المناظر كلامه بعرض تفاصيل قضية جنائية توضح الممارسات المذكورة أعلاه.

58- وعرض مناظر من بنما تجربة بلده في التحقيق مؤخراً في عدة قضايا فساد بارزة ومقاضاة مرتكبيها، وتناول التدابير التي أثبتت فعاليتها. وشملت تلك التدابير إجراء أوسع تعاون ممكن فيما بين السلطات المحلية المختصة والتعاون مع السلطات الأجنبية. وشدد على أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الدولي باعتباره أحد أهم العناصر في الكشف عن جرائم الفساد والتحقيق فيها. وأوضح كذلك أن التعاون العملي مع السلطات الأجنبية سمح بإجراء محاكمات ناجحة في العديد من قضايا فساد، بما في ذلك القضايا المتعلقة بوثائق بنما (موساك فونسيكا). وأضاف أن إحدى تلك القضايا شملت مسؤولين عموميين سابقين رفيعي المستوى، منهم رؤساء سابقون ووزراء وشركاؤهم، نجحت السلطات الوطنية بتقديمهم إلى المحاكمة، وأن الإجراءات الجنائية بشأنهم جارية. وأشار المناظر أيضا إلى الاستخدام الناجح لنهج استراتيجي يركز على مكافحة غسل الأموال بفعالية وإجراء تحقيقات مالية فعالة. وبيَّن أن الإجراءات المتخذة لذلك الغرض تشمل إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات، وتنفيذ أنشطة لبناء قدرات المحققين والمدعين العامين الوطنيين المعنيين وتوعيتهم، وبناء أطر قانونية ومؤسسية مناسبة لزيادة مسؤولية أمناء المعلومات، وإنشاء سجلات للمالكين المنتفعين، وضمان وصول السلطات المختصة إلى تلك السجلات على نحو مناسب.

59- وقدمت مناظرة من سيشيل لمحة عامة عن التحديات التي يواجهها بلدها في مكافحة قضايا الفساد البارزة بشكل خاص. وأشارت إلى أن هيئة مكافحة الفساد في سيشيل تعمل بميزانية محدودة وأنها ازدادت في عام 2022 بعد نجاحها في مقاضاة أشخاص في قضية فساد بارزة، ولكنها عادت وانخفضت في عام 2023 وستنخفض أكثر في عام 2024. وأطلعت المناظرة الحضور على معلومات دقيقة بشأن القضية المذكورة أعلاه، التي تضمنت موجودات إجمالية بقيمة 97 مليون دولار. وشددت على تعقُّد القضية التي تطلبت التحقيق في أدلة من 600 جهاز رقمي مضبوط وجهود تتبع عائدات عبر 26 ولاية قضائية، مما مثَّل تحديات على الصعيدين المحلي والدولي. وشمل التعاون المطلوب بشأن تلك القضية شركاء وطنيين ودوليين، بما في ذلك وحدات استخبارات مالية، والمركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد التابع للوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة، ووكالات إنفاذ القانون من أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأشارت المناظرة إلى المساعدات التي تلقاها بلدها من شركاء دوليين، منها إنشاء مختبر استدلال رقمي جنائي. وذكرت أن استخدام الشبكات غير الرسمية للتعاون على إنفاذ القانون كان حاسما في متابعة تلك القضية في حين أن الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة من بعض الولايات القضائية لم يكن سهلاً. وفي الختام، دعت المناظرة إلى زيادة رقمنة عمليات المساعدة القانونية المتبادلة من أجل تبسيطها.

60- وأبرزت مناظرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دور وسائل الإعلام والصحافة الاستقصائية، الذي يضطلع به صحفيون منتسبون أو مستقلون أو منظمات غير حكومية، باعتباره أحد أهم

العوامل في الكشف عن جرائم الفساد. وأشارت إلى دراسة، أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن عمليات كشف عن جرائم فساد، تناولت دور الصحفيين الاستقصائيين كمصدر مهم للكشف عن الفساد، مشيرة إلى أن ما لا يقل عن نصف أعضاء الفريق العامل المعني بالرشوة في التعاملات التجارية الدولية، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد اكتشفوا حالة فساد واحدة على الأقل من خلال تقارير وسائل الإعلام. وباتت الأدوات الجديدة مثل الاتصالات المشفرة والبيانات المفتوحة تتيح اليوم للصحفيين الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات، وسهلت اتحادات الصحفيين عبر الوطنية التحقيقات على نحو لم يكن من الممكن تصوره قبل 10 سنوات، كالتحقيقات التي أجريت في قضية وثائق بنما. وأشارت إلى الحاجة إلى وضع أطر قانونية لضمان الإبلاغ الآمن وحماية الصحفيين من الانتقام غير المبرر وحماية المصادر والمبلغين، إذ إنهم غالبا ما يلجؤون إلى وسائل الإعلام أولا ويشكلون مصدرا رئيسيا للصحفيين. وللاستفادة بشكل أكبر من التقارير الإعلامية كمصدر للمعلومات، كان الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أوصى بأن تطلب البلدان من بعثاتها الخارجية مراقبة وسائل الإعلام المحلية وإبلاغ السلطات بالادعاءات، وأن تواظب سلطات إنفاذ القانون على تقييم الادعاءات الموثوقة التي ترد في وسائل الإعلام. وبينت المناظرة أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحتفظ بمصفوفة من ادعاءات الرشوة المستندة إلى تقارير وسائل الإعلام، وتستخدمها في الكشف عن حالات الفساد وتتبعها.

61- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب متكلمون عن تقديرهم للمعلومات التي تبادلها المناظرون بشأن التحديات العملية المواجهة والخبرات المكتسبة في مجال التحقيق في قضايا الفساد البارزة والجرائم المرتبطة بها وملاحقة مرتكبيها، وخصوصاً القضايا البارزة منها.

62- وأقر مناظرون ومتكلمون بالدور الحاسم للتعاون الدولي في كشف الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه، ولا سيما في القضايا التي لها آثار عبر وطنية مثل غسل الأموال عبر الحدود. وسلط المناظر من بنما الضوء على تعاون بلده النشط مع الدول الأخرى في قضية وثائق بنما، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وسويسرا. وأشير إلى التوقيع على عدة معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة تمكن من التعاون بين المدعين العامين وتبادل المعلومات الاستخبارية، عند الاقتضاء، من خلال الآليات القائمة، بما في ذلك الشبكات الدولية والإقليمية، تحقيقاً لذلك الغرض. وسلط الضوء أيضا على قيمة التعاون غير الرسمي لأنه يعزز الثقة وييسر المساعدة القانونية المتبادلة الفعالة، مما يؤدي إلى تحسين حفظ الأدلة. وفي ذلك الصدد، أشير إلى استخدام بنما لعدة شبكات غير رسمية لتيسير تعقب الموجودات واستردادها. وعلاوة على ذلك، شدِّد على أهمية التنسيق الوطني في دعم التعاون الدولي الناجح. وعرض المناظر من بنما تجربة بلده في إنشاء فرقة عمل مشتركة تضم مختلف الوكالات الحكومية والمصارف. وأفاد بأن ذلك الجهد التعاوني قد عزز تدابير التصدي الوطنية للفساد وغسل الأموال، مما أدى إلى نجاح الملاحقات القضائية في قضايا بارزة، ولا سيما القضايا التي تضمنت عناصر عبر وطنية.

63- وفيما يتعلق بقانون التقادم، أوضح مناظرون أن نظمهم القانونية تنص على فترة تقادم طويلة تتيح الملاحقات القضائية حتى بعد انقضاء 10 إلى 15 سنة. وفي بنما، تحقق ذلك بالربط الاستراتيجي بين فترة التقادم المتعلقة بجرائم الفساد وفترة التقادم المتعلقة بجرائم أخرى مثل غسل الأموال لها فترة تقادم أطول. أما في تشيكيا، فإن فترة التقادم البالغة 15 عاما تعتبر كافية لمقاضاة مرتكبي جرائم الفساد. وأشار متكلم إلى أهمية توضيح موعد بدء سريان فترة التقادم، وأوضح أن بلده اختار لحظة اكتشاف الجرم كبداية لفترة التقادم.

64- وفيما يتعلق بالحصانات، أوضح المناظر من تشيكيا أن التعديل الذي أدخل على تشريعات بلده سمح بمقاضاة أعضاء في البرلمان بمجرد انتهاء فترة ولايتهم. وفي بنما، حيث يتمتع أعضاء البرلمان والوزراء ونواب الوزراء بالحصانة، يتمتع النائب العام ومحكمة العدل العليا بصلاحية التحقيق معهم بهدف مقاضاتهم.

65- ومن المسائل الأخرى المتعلقة بالإجراءات الجنائية التي أثارها المتكلمون أساليب التأخير التي يستخدمها محامو الدفاع والقيود المفروضة على ميزانية المدعين العامين. وفي ذلك الصدد، أشار مناظرون إلى أن الحقوق الأساسية بشأن مراعاة الأصول القانونية الواجبة وغيرها من أشكال الحماية الدستورية مكفولة في جميع القضايا الجنائية. وأشار المناظر من بنما إلى أنه، رهنا بتدابير الحماية المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة، يمكن استخدام أساليب تحقيق خاصة مثل المراقبة أو التنصت على المكالمات الهاتفية أو العمليات السرية تحت إشراف المحاكم في الحالات المناسبة. وفي تشيكيا، ولتحفيز المتهمين على التعاون، يمكن منحهم الحصانة من الملاحقة القضائية أو العقاب عندما يقدمون مساعدة كبيرة في التحقيق في الجرائم.

66- وأشار عدة متكلمين إلى دور أمناء المعلومات في تيسير أفعال الفساد وما يتصل بها من جرائم غسل للأموال، وطرحوا أسئلة بشأن الخبرات والتحديات التي ووجهت في التحقيق في الجرائم التي يتورط فيها أولئك الأمناء، مثل المحامين والمحاسبين والمستشارين الضريبيين، وفي ملاحقتهم قضائياً. وأشار مناظرون إلى أمثلة محددة لحالات وتحديات ناشئة عن مختلف الضمانات القائمة التي يتمتع بها أولئك المهنيين، ولا سيما امتياز سرية الاتصالات بين المحامي وموكله، والإجراءات الخاصة بالحصول على الوثائق والأدلة عندما يتعلق الأمر بذلك الامتياز. ويجري النظر في إدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية في تشيكيا بهدف معالجة تلك المسائل، حيث ثبت أن الحصول على المعلومات مستحيل عمليا بسبب امتياز سرية الاتصالات بين المحامي وموكله.

67- ورأى أحد المتكلمين أن الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية قد تمثل فرصة لمواصلة دراسة الثغرات الموجودة في مواد الاتفاقية المتعلقة بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات وإعادتها، وذلك من خلال لجنة مؤلفة من مستشارين قانونيين خاصين، كما اقترح سبلا لتعزيز الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية.

68- ونظمت ثلاث حلقات نقاش أثناء الاجتماعات المشتركة مع الفريق العامل الحكومي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد تناولت الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون؛ وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته؛ والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد. ويمكن الاطلاع على تقرير مفصل عن تلك الحلقات في التقرير عن الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد (CAC/COSP/WG.4/2023/5).

69- وفي إطار ممارسة حق الرد، أدلت عدة دول أطراف ببيانات.

سادساً- المساعدة التقنية

70- قدم ممثل للأمانة تحديثاً شفوياً بشأن تنفيذ قراري المؤتمر 3/9 و9/6 مع التركيز على منع الفساد. كما قدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من آذار/مارس 2022 إلى أيار/مايو 2023[2]. وبعد ذلك، عرضت ممثلة للأمانة مذكرة من الأمانة بشأن تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية الناشئة عن الاستعراضات القطرية والمساعدة التي قدمها المكتب (CAC/COSP/IRG/2023/6)، وقدمت لمحة عامة موجزة وتحليلا إقليميا للاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية. وبيَّنت أن فئة بناء القدرات ظلت تمثل الفئة السائدة من الاحتياجات المستبانة في إطار الفصل الثاني، كما يتضح من 38 دولة من أصل 67 دولة أكملت خلاصاتها الوافية وحددت الاحتياجات في إطار ذلك الفصل. وسلطت الممثلة الضوء على أن 92 في المائة من جميع الاحتياجات المستبانة في إطار الفصل الثاني هي احتياجات لدول

(2) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن في التقرير عن الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد (CAC/COSP/WG.4/2023/5).

أفريقية ودول من آسيا والمحيط الهادئ. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن التقدم المحرز في استعراضات الدورة الثانية من شأنه أن يتيح تكوين فكرة عامة عن الاتجاهات الإقليمية السائدة في الاحتياجات من المساعدة التقنية، وهو ما سيكون مفيدا أيضا في دعم العمل الموسع للمنصات والمراكز الإقليمية.

71- وخلال النقاش الذي أعقب ذلك، سلط متكلمون الضوء على أهمية تقديم المساعدة التقنية من أجل التصدي للتحديات التي تواجَه في إطار مكافحة الفساد. وأبرز العديد منهم الحاجة إلى اتباع نهج قائم على الطلب يستند إلى الاحتياجات الوطنية التي تحددها البلدان المتلقية للمساعدة. وفي هذا الصدد، أشار أحد المتكلمين إلى آلية استعراض التنفيذ بوصفها أداة مفيدة لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية. وقدم متكلمون أيضا بعض الأمثلة على الاحتياجات المحتملة من المساعدة التقنية، مثل وضع مدونة نموذجية لقواعد السلوك للقطاع الخاص، والتدريب على تحليل البيانات وأساليب التحري، والدعم التشريعي والتقني بشأن مواضيع منها الاشتراء العمومي وشفافية الملكية النفعية.

72- وشكر المتكلمون المكتب على المساعدة التقنية التي قدمها. وتبادل بعض المتكلمين أيضا خبراتهم بوصفهم جهات لتقديم المساعدة التقنية ومساهمين في عمل المكتب. وأشارت متكلمة إلى أهمية مبادرة المكتب المعنية بالمنصات الإقليمية للتعجيل بالتنفيذ الفعال للاتفاقية، ولفتت الانتباه إلى المنصة الإقليمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التي تدعمها التبرعات المقدمة من بلدها. وأشارت متكلمة أخرى إلى تجديد الشراكة بين بلدها والمكتب بشأن المساعدة التقنية، وشجعت الدول الأطراف على مواصلة توفير موارد للمكتب لهذا الغرض. وأشار أحد الخبراء إلى برنامج جديد يركز على تعزيز المساءلة، يُعتَزم تقديمه من خلال شراكة مع منظمة الشفافية الدولية.

حلقة نقاش بشأن المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة 12 من الاتفاقية والفقرات 11 و13 و19 من الإعلان السياسي

73- أطلع ممثل للأمانة فريق استعراض التنفيذ على أهمية تدابير مكافحة الفساد في القطاع الخاص والمساعدة التقنية بغرض تعزيز نزاهة الأعمال التجارية وتوفير مساحة للعمل الجماعي لمنع الفساد ومكافحته. وأشار كذلك إلى استنتاجات آلية استعراض التنفيذ فيما يتعلق بالمادة 12 من الاتفاقية، المتعلقة بالقطاع الخاص، وأشار إلى الفقرات 11 و13 و19 من الإعلان السياسي وقرار المؤتمر 2/9 بشأن عملية متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. كما قدم معلومات محدثة عن عمل الأمانة المتعلق بالفساد والقطاع الخاص. وأخير، قدم الممثل المناظرين على نحو موجز، وشجع الفريق على مواصلة مناقشة الموضوع.

74- وعرضت مناظرة من البرازيل تجربة بلدها في تقديم مساعدة تقنية إلى دولة أخرى في تنفيذ مشروع لتعزيز النزاهة والامتثال في القطاع الخاص. وأشارت المناظرة، على وجه الخصوص، إلى مشروع Empresa Pró-Ética المعني بالأخلاقيات في الشركات، الذي استهل بداية في البرازيل والذي يكافئ كيانات القطاع الخاص التي تعتمد تدابير لمنع الفساد واكتشافه ومعالجته. وذكرت إحصاءات بشأن الشركات التي منحت المكافأة. وأخيرا، أشارت المناظرة إلى أن البرازيل، بمساعدة من ألمانيا، تقدم المساعدة التقنية والخبرة الفنية إلى باراغواي في بدء برنامج مشابه للمكافآت، تحت اسم Sello de Integridad.

75- وعرض مناظر من إثيوبيا عمل اللجنة الاتحادية المعنية بالأخلاقيات ومكافحة الفساد، وهي مسؤولة عن تعزيز أنشطة الوقاية والتثقيف وإنفاذ القانون المتصلة بالفساد ونزاهة الأعمال التجارية. وأشار إلى مجالات العمل الأساسية فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ومنها عقد عدة دورات تدريبية بشأن الأخلاقيات ومنع الفساد في القطاع الخاص؛ والتعاون مع المكتب في تنظيم حوار داخل القطاع الخاص وحوار بين القطاعين العام والخاص. وتضمنت مجالات الاهتمام الرئيسية المتصلة بالمساعدة التقنية التدريب على التحقيق في جرائم الفساد في القطاع الخاص وملاحقة مرتكبيها، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

76- وقدمت مناظرة من أوزبكستان لمحة عامة عن جهود بلدها في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص. وأشارت إلى النهج المنهجي المتبع إزاء مكافحة الفساد الذي يستهدف، ضمن جملة أمور، إشراك القطاع الخاص في مكافحة الفساد. وأشارت كذلك إلى إنشاء سجل للملكية النفعية، وسلطت الضوء على ضرورة تسجيل جميع عمليات التفتيش التي تجريها السلطات التنظيمية في نظام موحد للمعلومات الرقابية تابع للدولة. وأفادت بأن وكالة مكافحة الفساد وأمانة المظالم في قطاع الأعمال وغرفة التجارة والصناعة قد وضعت ميثاقا لمكافحة الفساد ومدونة للقواعد الأخلاقية للأعمال التجارية بغرض تعزيز نزاهة الأعمال التجارية. وسلطت المناظرة الضوء على أهمية تنظيم منتدى سنوي لنزاهة الأعمال التجارية بدعم من المكتب، كوسيلة لتعزيز التعاون.

77- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار بعض المتكلمين إلى فائدة التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك لأغراض التوعية وبناء القدرات في مجال نزاهة الأعمال التجارية. وتناول بعض المتكلمين بالتفصيل أهمية إدراج المنظور الجنساني عند تعزيز تدابير النزاهة في القطاع الخاص، وكذلك إشراك منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، مثل الأوساط الأكاديمية، في وضع السياسات ذات الصلة.

78- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية وضع سياسات لمكافحة الفساد في القطاع الخاص. وأشار أحد المتكلمين إلى أن مدونات قواعد السلوك تشكل حجر الزاوية بالنسبة لمنع الفساد في القطاع الخاص. ودعما للأمثلة التي ذكرها المناظرون، أشارت متكلمة إلى الدور الأساسي للشفافية في كشف الفساد في القطاع الخاص.

79- وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية الجزاءات والحوافز في تعزيز تدابير مكافحة الفساد في القطاع الخاص. وسلط متكلمون الضوء على أهمية جوائز النزاهة في تحفيز الاعتماد الطوعي لتدابير مكافحة الفساد في القطاع الخاص، وأعربوا عن اهتمامهم بالمعايير المستخدمة لتقييم جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص. وأشارت المناظرة من البرازيل، في معرض الرد على سؤال، إلى أن حوافز نزاهة الأعمال التجارية مستكملة بأطر جزائية.

سابعاً- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي

80- نوقش البند 6 من جدول الأعمال، المعنون "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، إلى جانب البند 4، الذي يحمل العنوان نفسه، من جدول أعمال الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل المعني بمنع الفساد خلال الجلسة المشتركة للفريقين المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2023.

81- وبغية تيسير المداولات المشتركة، نظِّمت حلقة نقاش بشأن "تعزيز نزاهة الأعمال التجارية".

حلقة نقاش بشأن تعزيز نزاهة الأعمال التجارية

82- أبرز ممثل للأمانة، في بيانه الاستهلالي، أهمية تهيئة بيئة أعمال نظيفة تشجع الجهود الوقائية والإبلاغ الذاتي للشركات. وبيَّن كيف تسهم مسؤولية الأشخاص الاعتباريين في ضمان المساءلة وتشكل حافزا للكيانات القانونية لاعتماد وإنفاذ تدابير مثل نظم الرقابة الداخلية الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الممثل على الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء على نفسها في الفقرة 13 من الإعلان السياسي باعتماد تدابير لمنع الفساد الذي يتورط فيه القطاع الخاص، وتشجيع السلوك الأخلاقي، وجهود الامتثال لمكافحة الفساد والرشوة، فضلا عن تدابير النزاهة والمساءلة والشفافية في جميع المنشآت. كما أنه أبلغ فريق استعراض التنفيذ بأن *"الدليل المرجعي للتدابير الحكومية بشأن تعزيز نزاهة الشركات الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"*، الذي نشر في عام 2013، يجري تحديثه بالتعاون مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

83- وقدمت مناظرة من مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لمحة عامة عن ولاية ذلك الكيان وعن المبادئ العشرة للاتفاق العالمي، التي تلزم الشركات بالوفاء بالمعايير الدنيا في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة وجهود مكافحة الفساد. وأبلغت الفريق بأن تلك المبادرة تدعم الشركات في جميع أنحاء العالم في تنفيذ المبدأ 10، وهو مبدأ مكافحة الفساد، الذي تقوم عليه الاتفاقية، والذي يتطلب من الشركات التصدي للفساد داخليا وخارجيا ومن خلال العمل الجماعي. وأشارت المناظرة أيضا إلى زيادة اعتماد إرشادات بيئية واجتماعية وإدارية، مما رفع من مستوى الارتقاء بالنسبة الشركات لكي تكون أكثر خضوعا للمساءلة وأخلاقية وشمولا وشفافية، ولكي تسهم في تعزيز المؤسسات العامة والقوانين والنظم العمومية. وشددت كذلك على أن آلية استعراض التنفيذ تتيح فرصة للحكومات لتحسين فهمها للتحديات التي يواجهها مجتمع الأعمال التجارية، مما يمكنها من وضع تدابير لتعزيز نزاهة تلك الأعمال التجارية وتكافؤ الفرص فيما بينها. كما سلطت الضوء على فرصة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص واعتماد نهج متعدد القطاعات لاعتماد حلول عملية، مثل الحوافز التي تعزز نزاهة الأعمال التجارية.

84- وقدمت مناظرة من المكسيك معلومات عن التدابير التي اتخذها بلدها لإشراك الشركات في تعزيز نزاهة الأعمال التجارية. وأشارت إلى أن المكسيك حددت المسؤولية الإدارية للأشخاص الاعتباريين عن الجرائم الإدارية الخطيرة التي يرتكبها أفراد يمثلونهم ويتصرفون باسمهم ولصالحهم، وأن وجود برنامج امتثال للشركات يتفق مع متطلبات محددة يمثل ظرفاً مخففاً عند تحديد مسؤوليات تلك الشركات. وعلاوة على ذلك، أبلغت المناظرة الفريق بأن وزارة الإدارة العامة قد أنشأت سجل "بادرون"، وهو سجل للشركات التي ترغب في إثبات أنها اعتمدت برنامجاً من برامج امتثال الشركات، وامتثلت لالتزاماتها الضريبية والعمالية، وأنها لم تستبعد من المشاركة في مناقصات الاشتراء العمومي. وستمنح الشركات المسجلة في سجل "بادرون" شارة نزاهة الأعمال التجارية عندما تثبت، بناء على تقييم لها، أن برنامجها للامتثال المؤسسي يتفق مع جميع العناصر المنصوص عليها في القانون.

85- وعرض أحد المناظرين من القطاع الخاص تجاربه فيما يتعلق ببرامج امتثال الشركات. وأشار إلى ضرورة أن تكون تلك البرامج واضحة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها وواقعية فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن تحققها. وشدد المناظر على أن إجراء تقييمات لبرامج امتثال الشركات لا يشكل تحديا للشركات الراغبة في تنفيذ مبادرات امتثال قوية فحسب، بل أيضا بالنسبة للمدعين العامين أو المحاكم المطلوب منها تقييم فعالية تلك البرامج كجزء من إجراءات مسؤولية الشركات. وأشار في ذلك الصدد إلى أن برامج امتثال الشركات ينبغي أن تكون قائمة على تقييم المخاطر ووافية وأن تجسد ممارسات جيدة. وأشار المناظر إلى أن القطاع الخاص كان قد استثمر في عام 2022 ما بين 30 مليار و40 مليار دولار في تدابير حوكمة الشركات، وهناك تقديرات بأن ذلك المبلغ سيرتفع بحلول عام 2030 إلى ما بين 120 مليار دولار و140 مليار دولار سنويا. وسلط الضوء في ذلك الصدد على الحاجة إلى العمل مع القطاع العام لقياس أثر وفعالية تدابير الامتثال في الجهود المجدية في مجالي الوقاية والكشف. وشدد على ضرورة إشراك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي كثيرا ما تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج الامتثال؛ وقال إن الشركات الكبيرة يمكنها أن تشجع الشركات الأصغر على طول سلسلة الإمداد الخاصة بها على وضع برامج امتثال وافية. وأشار في الختام إلى أنه على الرغم من عدم وجود برنامج امتثال يمكنه أن يمنع جميع حالات سوء السلوك، فإن تلك البرامج يمكن أن تؤثر على سلوك الموظفين وتستحدث معايير اجتماعية إيجابية.

86- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، قدم المتكلمون معلومات عن طائفة واسعة من التدابير التي اتخذتها بلدانهم لتعزيز نزاهة الأعمال التجارية، مثل زيادة الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل فهم أفضل للتحديات التي تعترض العلاقات بين ذينك القطاعين والعلاقات فيما بين المنشآت التجارية. وعرض متكلمون أيضا معلومات عن دراسات استقصائية ومشاريع بحوث ومناسبات توعية وبرامج تثقيفية نفذت في بلدانهم، وأبلغوا الفريق بالخطط الرامية إلى تعزيز التدابير الرامية إلى حماية المبلغين عن المخالفات. وعلاوة على ذلك،

شدد متكلمون على أهمية مساءلة الجناة من خلال إنفاذ التشريعات المتعلقة بغسل الأموال وتحديد المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين. وقدمت متكلمة أيضا معلومات عن التدابير التي اتخذها بلدها لتشجيع التعاون، مثل تخفيض الغرامات الجنائية المفروضة على الشركات التي تبلغ طوعا عن ارتكاب مخالفات وتتعاون في التحقيقات، أو الامتناع عن مقاضاة الشركات المتعاونة التي تمتثل لشروط معينة. وشددت إحدى المتكلمات على أهمية زيادة الشفافية والرقابة في التعاملات بين القطاعين العام والخاص، وقدمت معلومات عن وظيفة الإشراف والمراقبة الاجتماعية التي أنشأها بلدها، في حين شرحت متكلمة أخرى كيف عدل بلدها قانونه المتعلق بالاشتراء العمومي لاشتراط نشر المعلومات المتعلقة بالاشتراء. وشدد متكلم آخر كذلك على ضرورة تحقيق النزاهة في الاشتراء العمومي، وبيَّن أن بلده ينظر في استحداث قائمة سوداء يُدرج فيها المجرمون المدانون بجرائم الرشوة.

87- وردا على أسئلة طرحت، سلط مناظرون الضوء على الاختلافات بين مخاطر الفساد التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تواجهها الشركات الكبيرة، وأشاروا إلى ضرورة اتخاذ خطوات متنوعة لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز نزاهة القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، كرر مناظرون تأكيد أهمية تعزيز الحوافز الداخلية والخارجية للأفراد فيما يتعلق بالنزاهة، وأوضحوا ضرورة ضمان ثقافة آمنة للشركة لتشجيع الموظفين على التصرف بطريقة أخلاقية ونزيهة. وشدد مناظرون أيضا على ضرورة إلزام الشركات بالتصرف بنزاهة معززة إذا رغبت في أن تكون مؤهلة لتقديم عطاءات في عمليات الاشتراء العمومي، وتبادلوا المعلومات عن المتطلبات التي وضعت في ذلك الصدد. وشرحت مناظرة بإيجاز كيف يمكن استخدام الحوافز في تعزيز نزاهة القطاع الخاص، ولكنها حذرت من أن الحوافز يمكن أن تؤدي أيضا إلى نتائج عكسية وأنها تتطلب رصدا دقيقا. وإضافة إلى ذلك، قدم مناظرون معلومات عن التدابير المتخذة لرصد القيود المفروضة على توظيف الموظفين العموميين في بعض شركات القطاع الخاص لفترة زمنية محددة بعد تركهم للقطاع العام لتجنب تضارب المصالح، وشددوا على الحاجة إلى وجود إطار قوي بشأن الهدايا والضيافة.

ثامناً- مسائل أخرى

88- أبلغ الرئيس فريق استعراض التنفيذ بأن من المقرر عقد جلسة إحاطة إعلامية للمجتمع المدني في 13 حزيران/يونيه 2023 على هامش الدورة الحالية، وفقا لقرار المؤتمر 6/4، وبأن ملخص تلك الجلسة سيتاح في شكل ورقة اجتماع على الصفحة الشبكية للدورة بعد اختتامها.

89- وأبلغ ممثل الولايات المتحدة فريق استعراض التنفيذ باستعدادات حكومته للدورة العاشرة للمؤتمر المقرر عقدها في أتلانتا في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، والتي تشرفت حكومته باستضافتها. وأشار إلى أن كانون الأول/ديسمبر 2023 سيصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية. وأشار إلى أن الاتفاقية عملت، منذ اعتمادها، كإطار مشترك استرشدت به الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، وكان لها الفضل المباشر في التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي بأكمله في كفاحه ضد الفساد. وأبلغ الممثل فريق استعراض التنفيذ بأن أول منسق عالمي لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة، ريتشارد نيفيو، قد رُشح لرئاسة الدورة العاشرة للمؤتمر. كما حدد أولويات حكومته الخاصة بالمؤتمر، التي تشمل تعزيز دور الاتفاقية في الهيكل المتعدد الأطراف لمكافحة الفساد؛ ومناصرة دور المجتمع المدني؛ وتشجيع تعاون أقوى في مجال إنفاذ القانون بشأن استرداد الموجودات؛ والعمل العالمي لتعزيز الشفافية والنزاهة المالية. والضغط من أجل اتخاذ تدابير أقوى لتعزيز المساءلة. وقدم أيضاً عرضاً عن الموقع الشبكي الذي أنشأته الولايات المتحدة للمؤتمر (www.cosp10.us) وأبلغ فريق استعراض التنفيذ بالفعاليات المقرر عقدها قبل المؤتمر، وأشار إلى أن تلك الفعاليات ستكون مفتوحة أمام مشاركة جميع المنظمات غير الحكومية، بغض النظر عن قبولها في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، شجع جميع المشاركين على تقديم طلبات للحصول على تأشيرات في أقرب وقت

ممكن، بغض النظر عن المعلومات الواردة في المواقع الشبكية للسفارات أو القنصليات. وأشار في ذلك الصدد إلى أنه لن يتم إصدار تأشيرات خاصة بالمؤتمر للمشاركين. وبيّن أن بإمكان الدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية والهيئات الحكومية الأجنبية التقدم بطلب للحصول على فئات التأشيرات المناسبة لهم وتقديم طلباتهم إما باستخدام خطاب دعوة إلى المؤتمر أو المذكرة الشفوية المعممة في 18 نيسان/أبريل 2023، التي أصدرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

90- وأبرزت متكلمة أهمية ضمان تمثيل جميع الدول في تلك الفعالية، ووجهت الانتباه، في ذلك الصدد، إلى ضرورة تسوية مسائل إصدار التأشيرات في الوقت المناسب ودون عوائق لجميع الوفود التي تعتزم المشاركة فيه، وفقا للالتزامات التي تعهد بها البلد المضيف وفقا لمقرر المؤتمر 2/9 ولفتت الانتباه أيضا إلى ضرورة تقديم مشاريع قرارات ومقررات الدورة العاشرة في وقت مبكر لضمان النظر فيها على النحو الواجب. وفي ذلك الشأن، حثت جميع البلدان التي تعتزم اقتراح مشاريع قرارات على تقديمها قبل شهر واحد على الأقل من بداية الدورة، وذلك عملاً بقرار المؤتمر 1/9.

91- وأشار متكلم آخر إلى مقرر المؤتمر 2/9 الذي سلم فيه المؤتمر "بالتزام الولايات المتحدة الراسخ بضمان عقد دورة المؤتمر على نحو يشمل الجميع بروح من المساواة وعدم التمييز، وبتيسير مشاركة ممثلي الدول الأطراف".

92- وذكر هذان المتكلمان أيضا أن طلب تقديم طلبات للحصول على تأشيرات في وقت مبكر قبل ستة أشهر من تاريخ افتتاح المؤتمر سيحول دون مشاركة الدول الأطراف فعليا في المؤتمر ولا يمتثل للمقرر 2/9.

93- وردا على سؤال طرحته إحدى المتكلمات، أشار ممثل للأمانة إلى المذكرة الشفوية التي أصدرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في 18 نيسان/أبريل 2023، والتي تضمنت معلومات عن الدورة العاشرة للمؤتمر. وأشار أيضا إلى التوضيح الإضافي الذي قدمته الحكومة المضيفة بشأن إجراءات طلب التأشيرة وتم تعميمه من خلال المكتب الموسع في 7 حزيران/يونيه 2023. وقال إن ذلك التوضيح يشير إلى أن المندوبين الذين يحتاجون إلى تأشيرة لدخول الولايات المتحدة يشجعون على بدء عملية طلب التأشيرة في أقرب وقت ممكن. وأوصي بتقديم الطلب قبل ستة أشهر من تاريخ افتتاح المؤتمر.

تاسعاً- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الخامسة عشرة

94- أقر فريق استعراض التنفيذ، في جلسته الثانية المعقودة في 12 حزيران/يونيه 2023، جدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة عشرة (انظر المرفق).

عاشراً- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الرابعة عشرة

95- اعتمد فريق استعراض التنفيذ، في 16 حزيران/يونيه 2023، تقريره عن أعمال دورته الرابعة عشرة (CAC/COSP/IRG/2023/L.1، CAC/COSP/IRG/2023/L.1/Add.1، CAC/COSP/IRG/2023/L.1/Add.2، CAC/COSP/IRG/2023/L.1/Add.3، CAC/COSP/IRG/2023/L.1/Add.4، CAC/COSP/IRG/2023/L.1/Add.5، CAC/COSP/IRG/2023/L.1/Add.6) بصيغته المعدلة شفويا.

المرفق

جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الخامسة عشرة

1- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الدورة؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

2- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.

4- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

(أ) تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) مناقشة مواضيعية.

5- المساعدة التقنية.

6- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

7- مسائل أخرى.

8- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ السادسة عشرة.

9- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الخامسة عشرة.